كلمة ونص

ميشيل خياط

محطات بيئية وإنتاجية

لعل الموافقة الحكومية مؤخراً على تنفيذ مشروع ربط مصبات الصرف الصحي لمدينة النبك، مع موقع محطة المعالجة، غني بالمعاني والدلالات، وجدير بالتشجيع والمتابعة حتى تنفيذه.

لقد تقرر في وقت سابق بناء محطة معالجة في مدينة النبك إحدى كبرى مدن محافظة ريف دمشق، وجرى بالفعل حفر موقع بناء المحطة على يد شركة قاسيون الحكومية مطلع الألفية الثالثة، وتأخر تنفيذها -كالعادة- فاقترب منها التوسع العمراني في المدينة، وعندما ظهرت بوادر تنفيذها، ارتفعت أصوات كثيرة مطالبة بتغيير موقعها كي تكون بعيدة عن الأماكن السكنية، لكن الوزارة المعنية- الإسكان- آنذاك، رفضت لسببين: الأول أنه قد تم إنفاق ٥٠ مليون ليرة على الدراسات والمصورات والحفريات الضخمة، والثاني أن أي موقع آخر سيتم اختياره سيواجه برفض مماثل خوفاً من الروائح والحشرات، (علماً أن محطة مضايا التي أنجزت في العام ٢٠٠٨ ، في سهل الزيداني، شكلت منعطفاً كبيراً في تطور تقنية معالجة النفايات السائلة من دون روائح واخزة)، ثم جاءت الحرب الجائرة على سورية وأنهت زمن الإنشاء والتعمير، واستبدله الإرهابيون بتدمير المنشآت والمؤسسات والأبنية القائمة، إن الموافقة التي أشرنا إليها، تشجع على بناء محطة المعالجة ليتحقق الإنجازان في وقت واحد (نقل المصبات من جهة، ووجود المحطة من جهة أخرى)، وهذا مهم جداً لمدينة النبك وهي من المدن الكبيرة في محافظة ريف دمشق ومحاطة ببادية شاسعة ومعدل أمطارها (١٠٤ مم في السنة)، ما يجبر على ري الخضر وأشجار الفواكه بمياه الصرف الصحي...!! ولعل في ذلك مساوئ كبرى من أهمها أن الري بمياه المجارير ينشر أمراضاً خطيرة بين الناس، الذين يستهلكون المنتجات الزراعة الواردة من تلك الأراضي من دون غسلها أو تعقيمها، عبر نقعها بالخل لربع ساعة على الأقل أو بالكلور المخفف جداً بالماء (ليتر ماء زائد ملعقة كلور صغيرة) لتعقيم البقدونس والبقلة والنعناع والفجل والخيار... الخ)، ثم غسلها بالماء مرة ثانية. ومن تلك الأمراض الزحار والإسهالات الحادة والكوليرا وشلل الأطفال والبرقان... الخ.

بيد أن المسألة أبعد بكثير من أن تحصر بالنبك، إننا نستفيد من هذا الخبر للإلحاح على الاهتمام بملف معالجة النفايات السائلة مرة ثانية، كحل عملي جزئي، لموضوع النقص الفادح في مياه الري على الصعيد الوطني نقص يتفاقم مع ازدياد حرارة الأرض وتعاقب موجات الجفاف وجفاف الينابيع والأنهار.

كل مدننا وقرانا تحتاج إلى ماء معالج، للخلاص من الآثار البيئية السلبية جداً للمياه الآسنة الناجمة عن الفضلات السائلة، والمياه المالحة تؤدي إلى تملح التربة لتصبح غير صالحة للزراعة.

وإذا كنا نطالب بالمازوت والأسمدة كي ننتج من أرضنا الزراعة، فالري يحتل الأولوية، والماء حياة الزراعة.

ويجب أن نعلم أن الحل العالمي المطروح حالياً، هو معالجة مياه الصرف الصحي، لسد العجز الكبير في موارد المياه للري -على الأقل- إذ إن المعالجة الثالثية أتاحت التوصل إلى ماء نقي صالح للشرب مع ما هو متاح من مواد تعقيم.

إن دولة مثل فرنسا تملك الكثير من الأنهار الكبيرة والغزيرة، تروي ٢٠ بالمئة من أراضيها من مياه النفايات السائلة المعالجة في المحطات.

إن سعينا إلى الخروج من الأزمة المعيشية الضاغطة والصعبة جداً، يتطلب أن ننتج أكثر، إن الوفرة في الإنتاج سبيلنا إلى خفض الأسعار ومضاعفة الصادرات وتقليص المستوردات، وتحقيق وفر في القطع الأجنبي.

وما من شك أن زيادة المساحات المروية هي السبيل لتحقيق هذه الغاية، وبما أن الحديث انطلق من خبر عن النبك وهي جزء من القلمون السوري المشهور بسخاء المغتربين، ومساهماتهم الجليلة في بناء صروح كبيرة، إنتاجية وخدمية، فإن الإنجاز المطلوب لمنظومة معالجة مياه الصرف الصحي في النبك، يحتاج إلى أياديهم البيضاء.

مخالفات بعقود وصرفيات وهمية وتلاعب وتزوير

«الرقابة المالية» تكتشف فساداً في بلدية جديدة الفضل بأكثر من ١,٥ مليار ليرة

| القنيطرة - خالد خالد

اكتشفت اللجنة التي شكلها محافظ القنيطرة وبناء على طلب الجهاز المركزي في القنيطرة مخالفات بعمل محاسب مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز الفضل (عقود إصلاح الضاغطة – عقد النظافة – صرفيات وهمية – استجرار كمية ٩٠ ألف لتر مازوت من خارج الخطة المعتمدة من مكتب الآليات برئاسة مجلس الوزراء – التلاعب في الصرفيات وتزوير التواقيع)، وتقدر قيمة تلك المخالفات بأكثر من مليار ونصف المليار.

وحصلت «الوطن» على تقرير اللجنة ومخالفات المحاسب، حيث أوضح التقرير وجود ٦ آليات تعمل على المازوت في بلدية جديدة عرطوز، ومن خلال الاطلاع على بطاقات العمل للآليات تبين عدم وجود بطاقة عمل لثلاث آليات (ضاغطة مرسيدس، سيارة فوتون قلاب صغيرة، جرار فرات)، وبعد التدقيق في بطاقات عمل الآليات الموجودة تبين عدم وجود مهمات يومية مرفقة مع بطاقات عمل الآليات وعدم وجود أي توقيع للسائقين على البطاقات ولا توقيع محاسب المحروقات، إضافة إلى عدم الالتزام بالخطة السنوية المصدّقة والمعتمدة من مكتب الآليات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، فضلاً عن إضافة كميات وهمية على البطاقات، وقد بلغت الكمية الوهمية المستجرة وهي الفرق بين المستجر خلال العام والمصروف بموجب البطاقات الوهمية ١٥٥٥٥ لتراً وذلك حسب واقع العدادات بالبطاقات والمعايرة، كما بلغت الكمية المستجرة خارج الخطة ١٧٨٠٠ لتر وهو الفرق بين المستجر خلال العام والخطة المصدقة وهي كمية واجبة الاسترداد.

حيث تم صرف مبلغ ٢٦,٥ مليون ليرة وبمعدل ٥٨٥ يوم عمل لقاء استئجار آليات لتجميع وترحيل القمامة إلى مكب رخلة بريف دمشق، علماً أن الأعمال محصورة بشخص واحد خلال ثلاث سنوات، إضافة إلى قيام مديرية النفايات الصلبة في محافظة القنيطرة بتجميع وترحيل القمامة إلى مكب رخلة وبواقع ٥٥ يوم عمل مستخدمة آلياتها، فضلاً عن عدم استكمال بطاقات العمل للثبوتيات اللازمة لإثبات صحة صرف المحروقات، ناهيك عن وجود الحك والشطب، إلى جانب استجرار كمية المحروقات كسائل بموجب موافقات من الأمانة العامة في القنيطرة من دون وجود مذكرة تبريرية تفند الحاجة إلى المحروقات ومن دون العرض على لجنة المحروقات في القنيطرة والحصول على موافقة مكتب الآليات الحكومية برئاسة مجلس الوزراء والشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية.

وطالب التقرير باسترداد قيمة ٤٨٩٠٠ لتر مازوت (بالسعر الحر) عن عام ٢٠٢١ لصرف مبلغ ١٧ مليوناً بمعدل ٥٥ يوم عمل لقاء استئجار آليات لتجميع وترحيل القمامة إلى مكب رخلة بريف دمشق وقيام مديرية النفايات الصلبة في القنيطرة بتجميع وترحيل القمامة خلال العام وبمعدل ٣٠ يوم عمل وبمعدل ٣٧ نقلة، ووجود عقد نظافة (تجميع وترحيل) وعلى حساب الموازنة المستقلة لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى وجود حك وشطب وتصحيح في بطاقات الآليات وعدم استكمال بطاقات العمل للثبوتيات اللازمة لإثبات صحة صرف المحروقات، الأمر الذي لا يبرر استجرار كميات من المحروقات خارج الخطة المصدقة باللجوء إلى استجرار المادة كسائل من الأمانة العامة بالمخالفة من دون العرض على لجنة المحروقات ومن دون وجود مذكرات تبريرية تبين الحاجة لاستجرار مادة المازوت ومن دون أخذ موافقة كل من مكتب الآليات الحكومية والشركة السورية لتخزين وتوزيع المحروقات مخالفين بذلك قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٩٤ / ١٥ والمتضمن توجيه محاسبي المحروقات بعدم قبول أي فاتورة محروقات لأي سبب كان والالتزام بالصرف فقط عن طريق البطاقة الذكية أو قسائم المحروقات، ومخالفة كتاب رئاسة مجلس الوزراء المتضمن الطلب من وزير النفط التأكيد على تعميم مكتب الآليات الحكومية بالتأكيد على شركة محروقات وفروعها بالمحافظات بعدم تزويد أي جهة بالوقود – مازوت- بنزين – اللازم لتشغيل آلياتها بموجب البطاقة الذكية أو القسائم أو التوزيع المباشر في حال عدم إبراز ما يشعر بمراجعة مكتب الآليات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء وإعداد خطة الآليات العائدة لها.

كما كشف التقرير مخالفات بعقد صيانة الضاغطة والتي ما زالت متوقفة عن العمل، إضافة إلى توقيع البطاقات بدلاً من محاسب الوقود ومخالفات غيرها لا يتسع المجال لسردها.

أسباب ارتفاع البيض أن المولدة تعمل ٢٢ ساعة

| اللاذقية – عبير محمود

لم يعد «البيض» مادة أساسية ضمن وجبة الفطور لأطفال كُثر لعائلات ذوي الدخل المحدود في اللاذقية، وذلك بعد أن أصبح سعر البيضة الواحدة ألفي ليرة بمعدل ٦٠ ألف ليرة للطبق (٣٠ بيضة).

أم سليم – ربة منزل – قالت لـ«الوطن»، إنها منذ أكثر من شهر ونصف الشهر لم تشترِ البيض لإفطار أطفالها الثلاثة، وهي التي اعتادت أن تفطرهم وجبة صحية في سابق الأوان، مشيرة إلى أنها في حال أرادت سلق بيضة لكل منهم يومياً فإنها تحتاج إلى مبلغ ٩٠ ألف ليرة، ما يعادل ثلاثة أرباع راتبها (الجديد بعد الزيادة).

وأضافت: إن الفطور كما غيره من الوجبات بات يقتصر على مادة أو اثنتين على الأكثر، فلا طاقة لنا (هي وزوجها موظفان) أن نستغني عن هذه المبالغ شهرياً لشراء البيض لأطفالنا، ليضاف إلى قائمة «المحذوفات» من غذائهم اليروتيني!.

من جهته، قال المدرّس جهاد لـ«الوطن»، إنه يضطر لمراوغة حفيده الوحيد حينما يطلب منه شراء البيض لإعداد الفطور، قائلاً: لم يعد باستطاعتي شراء البيض لغذاء حفيدي، أتجاهل طلبه بحجة أن «زنخة البيض» وراءكتله الصباحية تسبب لي حالة تحسسية تمنعني من إعداده له، فيتعاطف معي وبذلك أنجّي نفسي من طلبه المتكرر بين الحين والآخر.

وحول أسباب غلاء البيض، تعيد منشأة الدواجن في اللاذقية السبب إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها العلف والمحروقات.

وحسب تقرير صادر عن المنشأة، فإن مشاكل الإنتاج متعددة وعلى رأسها ارتفاع أسعار المواد العلفية الداخلة في تركيب العلف الجاهز، ومنها الذرة الصفراء التي ارتفعت بنسبة ١٠ بالمئة، وكسبة الصويا التي ارتفعت ١٢ بالمئة خلال الفترة الماضية.

ويشير التقرير –الذي اطلعت عليه «الوطن» – إلى أن الاستهلاك الكبير للمحروقات يؤدي أيضاً لرفع تكلفة وحدة المنتج، مبيناً أنه يتم تشغيل المولدات يومياً بنحو ٢٢ ساعة وبالتالي تزيد تكاليف المحروقات من جهة وصيانة المولدات من جهة ثانية.

وحسب التقرير فإن التجهيزات والمعدات في المنشأة أصبحت قديمة جداً وتجاوز عمرها الإنتاجي ٤٠ عاماً، ومنها قديم ومتهالك ويؤثر على الإنتاج بالمنشأة.

ويبيّن التقرير أن الكمية المنتجة من البيض منذ بداية العام الجاري حتى منتصف شهر آب الماضي، بلغت ٩,١٨٥ ملايين بيضة مائدة بنسبة تنفيذ ١٠٤,٦ بالمئة، ومعدل الإنتاج اليومي ٢٨ ألف بيضة بنسبة إنتاج يومية ٧٣,٦ بالمئة.

وأشار التقرير إلى أن بيع منتجات المنشأة يتم وفق السعر التمويني كنوع من التدخل الإيجابي لإحداث توازن في السوق ويتم طرح البيض ضمن صالات المنشأة لتخفيف الأعباء عن المواطنين جراء ضعف القدرة الشرائية، مع التنويه بأن مبيعات المنشأة خلال الفترة المذكورة وصلت إلى ٨,١ مليارات ليرة سورية.

اقترحنا نقل صلاحيات مرافق المياه إلى المجالس المحلية وأن ينحصر دور مؤسسة المياه في الإشراف فقط

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: إحالة رؤساء بلديات إلى القضاء.. وشخصية مجالس محلية «ضعيفة»

| محمد منار حميجو

كشف محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى أنه خلال الاجتماع الأخير الذي عقد الأسبوع الماضي مع المجالس المحلية في المحافظة تبين أن هناك مجالس مقصرة في عملها وذلك بعدم المتابعة والجدية وإنفاق الأموال المخصصة لها على المشاريع، وتم توجيه التوبيخ لها على هذا التقصير وسوف يصدر كتاب يشير إلى هذه المجالس سيتم نشره عبر المكتب الإعلامي، مشيراً إلى أنه في المقابل تمت مكافأة بعض المجالس الأخرى على تميزها في أدائها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أبو سعدى أن من أسباب التقصير هو أن شخصية المجلس أحياناً تكون ضعيفة إضافة إلى وجود انقسام داخل المجلس وكذلك علاقته ليست جيدة مع المجتمع الأهلي نتيجة عدم معرفته في كيفية التعاطي مع المجتمع الأهلي، وبالتالي يكون هناك بعد في التفاعل، لافتاً إلى أن المشرع أتاح للمجالس المحلية تشكيل لجان طوعية من أجل إنجاز أعمال طوعية مثل أعمال النظافة وترميم الحدائق وزراعة الأشجار وغير ذلك من هذه الأعمال.

وأضاف: كما أن المشرع أتاح للمجالس تشكيل لجان تنموية من وجهاء المجتمع الأهلي المغتربين من أجل التشاركية في تقديم الخدمات، مؤكداً أن هذا الأمر منتشر في ريف دمشق من خلال تعاون المجالس المحلية مع المجتمع الأهلي لتقديم الخدمات وبالتالي هناك تعاون كبير بين المجالس المحلية والمجتمع المحلي.

أبو سعدى كشف أنه اقترح في كتاب رسمي رفعه إلى وزارة الإدارة المحلية بنقل الصلاحيات الخاصة بمرفق المياه إلى المجلس المحلية لتكون هي المسؤولة بشكل مباشر على موضوع المياه ويكون للمؤسسة المياه فقط دور الإشراف، مبيناً أن هذا المقترح بحاجة إلى موافقة المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

ولفت إلى أنه تمت في الفترة الأخيرة إحالة بعض رؤساء البلديات إلى القضاء نتيجة المخالفات وعدم تقيدهم بتطبيق القانون، مشيراً إلى أن نسبتهم قليلة من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع، مؤكداً أن هناك متابعات يومية للشكاوى والتقصير والمخالفات القانونية ومحاسبة المقصرين في هذا الموضوع.

ولفت أبو سعدى إلى أن مخالفات البناء في المحافظة خفت كثيراً حتى إنها أصبحت شبه معدومة.

وفي موضوع آخر كشف أبو سعدى أن هناك سعياً لإحداث مناطق صناعية جديدة، مشيراً إلى أن وزير الإدارة المحلية وعد باتخاذ قرار بإحداث هذه المناطق وتمويلها من أجل أن تكون مناطق تنموية لمصلحة أبناء الريف.

ورأى أن هذه المناطق تشجع على الاستثمار وتقدم البنى التحتية مجاناً إضافة إلى أن هناك امتيازات لكل أصحاب الاستثمارات والحرفيين والصناعيين بأن يدخلوا إلى المناطق الصناعية، لافتاً إلى أن قانون الاستثمار والمجلس الأعلى للاستثمار أشار إلى الكثير من الامتيازات للمستثمرين والصناعيين والحرفيين لا يحصلون عليها خارج المنطقة الصناعية.

ولفت إلى أن من فوائد المناطق الصناعية الحفاظ على الأراضي الزراعية من الانتشار العشوائي للمعامل والحرف.

وفيما يتعلق بموضوع الخطة الزراعية في المحافظة أكد أبو سعدى أنه تم العمل من خلال الخطة الزراعية على تشجيع التشجير وإعادة الغطاء النباتي إلى الغوطة الشرقية والغربية، لافتاً إلى أن في السنة الماضية تم إعطاء ٥٠٠ شجرة مثمرة مجاناً لكل مجلس محلي من أجل زراعتها وقد تم ذلك، مؤكداً أن هناك خطة دائمة في موضوع الزراعة.